مجلة *جامعة الملك عبدالعزيز:* الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع٥ ص ص: ١٦٥- ١٨٥ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-5.6

الأدلَّة النَّحويَّة في ردِّ الشَّواهد الكوفيَّة عند أبي سعيد السِّيرافيِّ في شرحه على كتاب سيبويه (دراسةٌ أصوليةٌ)

د. أحمد بن عتيق بن راضي الحربي
أستاذ النّحو والصّرف المساعد - بقسم اللغة العربية
كلية العلوم والآداب بالمندق - جامعة الباحة

مستخلص.هذا البحث يُعنى بدراسة الأدلّة النّحويّة التي تمسّك بها أبو سعيد السِّيرافيُّ لردِّ الشّواهد الكوفيّة في شرحه على كتاب سيبويه، دراسة أصولية.

جاء البحث مقسّمًا إلى مبحثين: المبحث الأوّل: الأدلّة النقلية، وشملت مطالبًا ثلاثة: اختلاف الرواية، والضّرورة الشّعريّة، وجهالة القائل. والمبحث الثّاني: الأدلّة العقلية، وشملت مطلبين: احتمال وجوه أخرى في الشّاهد، والاستدلال بعدم النّظير.

ثم الخاتمة وثبت المراجع. قُصر البحث على شواهد الكوفيّين في المسائل الخلافيّة بين المدرستين، البصريّة والكوفيّة.

المقدّمة

الحمد لله على نعمه العظيمة، وآلائه الجسيمة، والصلاة والسلام على النّبيّ المصطفى، والرسول المجتبى، وعلى آله وصحبه أولى الأحلام والنهى.

وبعد

فإنّ أبا سعيد السّيرافيّ[١] قد مُكّن له في كتاب سيبويه ما لم يُمكّن لغيره، وشرَحه بما لم يُسبق إليه من قبل ولا من بعد، حتى حسَده أقرانُه " كيف تم له تفسير كتاب سيبويه من أوّله إلى آخره، بغريبه وأمثاله وشواهده وأبياته؛ لأنّ هذا شيءٌ ماتمّ للمبرّد، ولا للزّجّاج، ولا لابن السّرّاج ، ولا لابن دُرستُوَيْه، على سعة علمهم، وفيض كلامهم"[٢].

(١) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان السّيرافيّ النّحويّ، له شرح كتاب سيبويه،وأخبار النّحويّين البصريّين وغيرها، توفي سنة ٣٦٨هـ . تنظر ترجمته في نزهة الألباء٢٦٦، وإنباه الرواة =

= ٣١٢/١ .

(٢) ينظر : الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٣١ .

تميز هذا الشّرح بعرض آراء النّحاة الذين سبقوا السّيرافيّ، ومناقشتها، وبسط أوجه الخلاف فيها، وكان لِسَعة علْمه يناقش بالحجّة والبرهان.

كان الحِجاج النّحوي بين المدرستين البصريّة والكوفيّة حاضرًا في شرح السّيرافيّ ، وكان أبو سعيد لسان البصريّين الذي ينقض أقوال الكوفيّين ويردّ شواهدهم ، بأدلة لغويّة، وأصول نحويّة ، كانت موضع دراستي في هذا البحث، الذي جاء بعنوان:(الأدلَّة النَّحويَّة في ردِّ الشَّواهد الكوفيَّة، عند أبي سعيد السِّيرافيِّ في شرحه على كتاب سيويه، دراسةٌ أصوليةٌ)، دفعتني إليه عدّة أسباب:

١- أنّه متعلّق بأنفس شرحٍ لكتاب سيبويه، وأعلاها شأنًا.

٢- أنّ الشّارح إمام من أئمة النّحاة في القرن الرّابع الهجريّ.

٣- أهمية أصول النّحو في ضبط القواعد النّحويّة وبنائها.

٤- أنّ الحِجاج النّحويّ في هذا البحث لا يمثل عالِمين فقط ، بل مدرستين قام عليهما علم النّحو.

٥- أنّ الشّاهد الشّعريّ هو أسُّ القاعدة النّحويّة الذي تُبنى عليه.

جاء البحث مقصورًا على شواهد الكوفيّين في المسائل الخلافيّة ، والأدلّة التي تمسَّك بها السِّيرافيّ ليردَّ شواهدَهم ، عارضاً ما قاله السِّيرافيُّ على أقوال النُّحاة ، مقدمًا لكلّ دليلٍ بتوطئةٍ تبيّن موقف النُّحاة من الدَّليل .

لم أشأ أن أتزيّد في البحث فأترجم لأبي سعيد السِّيرافيّ ، فهو أشهر من نارٍ على علَم.

لذا جاء البحث بعد هذه المقدّمة مبنيًا على مبحثين:

المبحث الأوّل: الأدلّة النّقليّة ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: اختلاف الرّواية.

المطلب الثّاني: الضّرورة الشّعريّة.

المطلب الثّالث: جهالة القائل.

المبحث الثّاني: الأدلّة العقليّة، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: احتمال وجوه أخرى في الشّاهد.

المطلب الثّاني: الاستدلال بعدم النّظير.

ثم الخاتمة التي بيّنتُ فيها ما توصلت إليه في البحث.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وعليه فليتوكل المتوكلون.

المبحث الأوّل

الأدلّة النّقليّة

المطلب الأوّل: اختلاف الرّواية :

كثيراً ما تُروى الأبيات على أوجهٍ مختلفةٍ ، وربما يكون الشّاهد في بعضها دون بعض [١] ، وقد اتخذ بعض النّحاة تعدُّد الروايات في البيت الواحد حجّة لردّ الشّاهد ، والحقُّ أنّ دعوى اختلاف الرّواية مبدأ ليس دقيقاً ؛ لأنّ العرب كان بعضهم يُنشد شعره للآخر فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها ، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات ، فلا يوجب قدحاً فيه ولاغضًّا منه[٢]

(١) ينظر : الاقتراح ٢٣٠ .
(٢) ينظر : الخزانة ١ / ١٧ .

. قال الرضيُّ : إنّ الرّواية لو ثبتت عن ثقةٍ لم يجز ردّها، وإن لم تثبت عندك رواية أخرى[١].

ويُعدُّ أبو العبّاس المبرِّد أوّل من سنّ هذه الحجّة، إذ اعترض على سيبويه استشهاده بقول امرئ القيس:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثمًا مِن اللهِ ولا واغِلِ[٢]

قال ابن جنيّ : وأمّا اعتراض أبي العبّاس هنا على الكتاب فإنّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب؛ لأنّه حكاه كما سمعَه، ولا يمكن في الوزن أيضاً غيره، وقول أبي العبّاس: إنّما الرّواية:

فاليوم فاشربْ ....

فكأنّه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب ، ولم تسمعْ ما حكيتَه عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحدَّ من السّرف فقد سقطت كُلفة القول معه[٣].

وهنا في هذا المطلب نرى أبا سعيد السّيرافيّ يردُّ شواهد الكوفيّين بحجّة اختلاف الرّواية، وتبعه في هذا المنهج جمعٌ من النّحاة كأبي البركات الأنباريّ[٤]، وأبي البقاء العكبريّ[٥]، وابن يعيش[٦] ، وابن عصفور[٧]، وابن النّحاس[٨].

وأبو سعيد السّيرافيُّ ردَّ شواهد الكوفيّين بحجّة اختلاف الرّواية في أربع مسائل:

المسألة الأولى: « مَنْ » بمعنى الصّلة.

لـ « مَنْ »عند النّحاة أربعة معانٍ وهي: الاستفهام، والمجازاة، والموصولية، والنّكرة الموصوفة.

والسّيرافيّ عدّ ثلاثة معانٍ، والمعنى الرّابع ذكره في ردّه على الكسائيّ[٩].

قال السّيرافيّ: وقد زاد الكسائيّ في معاني « مَنْ» وجهاً رابعاً، فزعم أنّها تكون صلة، وأنشد في ذلك:

آلَ الزُّبَيْرِ سَنامُ المجْدِ قد عَلِمَتْ ... ذاك العَشِيرةُ والأَثْرونَ مَنْ عَدَدا[١٠]

أراد: الأثرون عدداً.

وأنشد أيضاً قول عنترة:

ياشَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلّت لَهُ ... حُرِمَتْ عليّ ولَيْتَها لمْ تَحرُمِ[١١]

أمّا البيت فقد زعم بعضُهم أنّ معناه : الأَثْرونَ مَن يعدُّ عدداً، فحذف الفعل واكتفى بالمصدر منه ، كما يقول: ما أنت إلا سَيْرًا ، وأمّا البيت الثّاني فإنّ رواية أكثر النّاس :

ياشاةَ ما قَنَص لِمَنْ حَلّت لَهُ ....

فإن كانت الرّواية صحيحة في (مَنْ) فهي لعمري زائدةٌ، وقد يُحتمل أنْ لا تكون زائدة، وتُجعل (مَنْ) نكرة بمنزلة إنسان، قَنَصٍ بمعنى قانِص،وهو نعتٌ له، كما قال:

وكفى بِنا فَضْلاً على مَنْ غيرَنا ....[١٢]

قلت : ما قال به السّيرافيُّ هو قول البصريّين والفرّاء[١٣]، وبه قال الهرويُّ[١٤]، وابنُ الشجريّ[١٥]،

(١) ينظر : شرح الكافية ١ / ١٠٨ .
(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٠٤ .
(٣) ينظر : المحتسب ١ / ١١٠ .
(٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٩١ .
(٥) ينظر : التبيين ٣٠٤ .
(٦) ينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ١٨ .
(٧) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٥٦٨ .
(٨) ينظر : التعليقة ١ / ٦٣٦ .
(٩) ينظر : شرح السيرافي ١ / ١١٠ ، وشرح ابن يعيش ٤ / ١٦ .
(١٠) قال البغدادي : وهذا البيت مع كثرة دورانه في كتب النحو لا يُعرف له قائلٌ ولا تتمة . ينظر : الخزانة ٦ / ١٣٠ .
(١١) ينظر : ديوان عنترة ٢١٣ .
(١٢) ينظر : شرح السيرافي ١ / ١١٤ .
(١٣) ينظر : الارتشاف ١٠٣٤ .
(١٤) ينظر : الأزهية ١٠٣ .
(١٥) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣ / ٦٥ .

وابنُ يعيش[١]، وابنُ عصفور[٢]، وابنُ مالك[٣]، وأبو حيان[٤]، وابنُ هشام[٥]، وأمّا قول الكسائيّ من أنّ «مَنْ» تردُ زائدةً، فقد سهّل له ذلك قاعدة الكوفيّين في أنّ الأسماء تُزاد[٦]، وما استشهد به فمردودٌ عند جمهورالنّحاة.

أمّا البيت الأوّل فخرّجه ابنُ هشام على أن «عدداً» إمّا صفة لـ « مَنْ »، على أنّه اسم وُضِع موضع المصدر، وهو العدُّ، أي: والأثْرون قوماً ذوي عدٍّ، أي قوماً معدودين، وإمّا معمولٌ لـ « يَعُدّ » محذوفاً صلة، أو صفة لـ « مَنْ» و« مَنْ» بدلٌ من «الأثْرَون»[٧].

وأمّا تخريج الكوفيّين فقال البغداديُّ: في تخريجهم نظرٌ لا تخفى سماجتُه، مع أنّه ليس فيه كبير مدحٍ، فإنّ مراد الشّاعر: أنّ آلَ الزُّبير سنامُ المجدِ، والأكثرون عدداً، فإنَّ أتباعهم أكثر من أتباع غيرهم عدداً، إلّا أنّهم يعدون عدداً، فإنّ من يعدُّ قليل، والقلّة لا فخر فيها ولا مدح[٨].

وأمّا البيت الثّاني فلا حجة فيه للكسائيّ لوجهين:

الأوّل: أنّ الرّواية: « يا شاة ما قَنَص» بزيادة (ما)، وهذه رواية أكثر النّاس – كما قال السّيرافيُّ ، ورواية شُرّاح المعلّقات السّبع[٩]، ورواية الدّيوان[١٠].

والثّاني: أنّ « مَن » ـ على تقدير صحّة الرّواية بها ـ يُحتمل أن تكون نكرةً موصوفةً بـ « قَنَص »، على تقدير: يا شاةَ رجلٍ قَنَص، أي: ذي قَنَصٍ، والحمْل على هذا راجحٌ ؛ لأنّه تقديرٌ شائعٌ أمثالُه بإجماع، إذ ليس فيه إلّا حذفُ مضافٍ، وإقامةُ المضافِ إليه مقامه ، وأمثالُ ذلك كثيرة ، بخلاف ما ذهب إليه الكسائيّ فإنّه لم يثبت مثله دون احتمال، فوجب اجتنابُه[١١].

ورجّح هذا ابنُ عصفور، فقال : وهذا أولى؛ لأنّ الأسماء بابُها ألّا تُزاد، ولم تحفظ زيادتُها في موضعٍ إلّا في الفعل، بخلافٍ في ذلك[١٢].

المسألة الثّانية : ترك صرْف ما ينصرف.

اختلف النّحويّون في مسألة ترك صرف ما ينصرف في الضّرورة الشّعريّة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوّل : مَنَع ترك صرف ما ينصرف مطلقاً، وبهذا قال أبو العبّاس المبرّد[١٣]، وابنُ السّرّاج[١٤]، وأبو سعيد السّيرافيّ[١٥]، وأبو عليّ الفارسيّ في التّذكرة[١٦]، وابنُ جنيّ[١٧] ، والزمخشريّ[١٨]، وابنُ يعيش[١٩]، وابنُ عصفور في شرح الجمل[١]. ونسَبه السّيرافيُّ إلى سيبويه[٢].

---

(١) ينظر : شرح ابن يعيش ٤ / ١٨ .
(٢) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٤٥٨ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢١٦ .
(٤) ينظر : الارتشاف ١٠٣٣ .
(٥) ينظر : المغني ٤ / ٢١٠ .
(٦) ينظر : الخزانة ٦ / ١٢٩ .
(٧) ينظر : المغني ٤ / ٢١٢ .
(٨) ينظر : الخزانة ٦ / ١٢٩ .
(٩) ينظر : الخزانة ٦ / ١٣٠ .

=
(١٠) ينظر : ديوان عنترة ٢١٣ .
(١١) وهذا رأي ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٢١٦ .
(١٢) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٤٥٩ .
(١٣) ينظر : الصناعة ١ / ١٠١ .
(١٤) ينظر : الأصول ٣ / ١١٧٨ .
(١٥) ينظر : شرح السيرافي ٢ / ٧٧ .
(١٦) ينظر : المقاصد الشافية ٥ / ٦٩٧ .
(١٧) ينظر : سرّ الصناعة ١ / ١٠١ .
(١٨) ينظر : المفصل ٤٢ .
(١٩) ينظر : شرح ابن يعيش ١ / ١٥٩ .

المذهب الثّاني : أجاز ترك صرف ما ينصرف مطلقا، وهو مذهب الكوفيّين، وأبي الحسن الأخفش، وأبي عليّ الفارسيّ[٣] ، وابن بَرهان[٤]، وأبي البركات الأنباريّ[٥]، وابن عصفور في الضّرائر[٦]، وابن مالك[٧]، وابن هشام[٨].

ونسَبه أبو نصر الفارقيّ إلى سيبويه وأكثر النّحويّين، وقال: هو مذهب الخليل[٩].

المذهب الثّالث : أجاز ذلك في الأعلام دون غيرها ، وهو مذهب السُّهيليّ[١٠].

وأستشهد الكوفيّون لمذهبهم بالسّماع والقياس، وعرض السّيرافيُّ لثلاثة من شواهدهم ثم ردَّها، فقال: وأنشدوا في ذلك أبياتاً كلّها تتخرّج على غير ما أوّلوه، وتُنشد على غير ما أنشدُوه، فمن ذلك إنشادُهم قول عبّاس بن مِرداس السلميّ[١١]:

فما كانَ حِصْنٌ ولا حابسٌ يفوقان مِرداسَ في مَجْمعِ[١٢]

فلم يصرف « مِرداساً » وهو أبوه، وليس قبيلةً.

ومن ذلك أيضاً قول الآخر:

ومِمّن وَلَدوا عامِـــ ـــرُ ذو الطّوْلِ وذو العرْضِ[١٣]

فلم يصرف « عامرًا »، ولم يجعله قبيلةً؛ لأنّه قد وصفه، فقال: ذو الطُّول وذو العرْض. ولو كانت قبيلةً لقال: ذات الطولِ وذات العرضِ.

وأنشدوا أيضا:

ومُصْعبُ حِينَ جَدَّ الأَمــ ـــرُ أَكْثَرُها وأَطْيَبُها[١٤]

ثم أخذ السّيرافيّ يردّ شواهد الكوفيّين، فقال:

فأمّا بيت عبّاس بن مرداس فإنّ الرّواية عند أصحابنا:

.... يفوقان شَيْخِيَ في مَجْمَعِ

وشيخُه مِرداس، ورأيتُ في شعر عبّاس بن مرداس في نسخة عمرو بن أبي عمرو الشيبانيّ: يفوقان شيخي.

وأمّا «عامرُ ذو الطول والعرض » فإنّ "عامرًا" أبو القبيلة، فيجوز أن يعني بلفظه القبيلة، فلا يصرف، ثم يردُّ الكلام إلى لفظه، فيصرف.

وأمّا قوله « ومُصعبُ حين جدّ الأمرُ» فإنّ أصحابَنا يروونه: وأنتم حين جدّ الأمرُ، وقد يُروى في نحو هذا بيتٌ لدَوسر بن دهبل القُريعيّ:

وقائلةٍ ما بالُ دَوْسَرَ بَعدَنا صَحَا قَلْبُهُ عن آلِ لَيلى وعَن

والجيّد الصّحيح في إنشاد هذا البيت : وقَائِلةٍ ما للقُرَيعيّ بَعْدَنا[١٦].

قلت: وجميع ما ذكره السّيرافيّ من روايات أخرى لا تردُّ شواهد الكوفيّين، ولا تقدح فيها، لوجهين:

الوجه الأوّل: صحّة رواية الكوفيّين، حتى أنّهم حاجّوا البصريّين بهذا فقالوا: بل الرّواية الصّحيحة المشهورة

=

(١) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٥٦٦ .
(٢) ينظر : شرح السيرافي ٢ / ٧٧ ، ولم أجد له ذكرًا في كتاب سيبويه .
(٣) ينظر : شرح السيرافي ٢ / ٧٧ .
(٤) شرح اللمع ٢ / ٤٧٦ .
(٥) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥١٤ .
(٦) ينظر : ضرائر الشعر ١٠١ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٣٠ .
(٨) ينظر : الضرائر للألوسي ٩١ .
(٩) ينظر : الإفصاح ٥٩ .
(١٠) ينظر : المقاصد الشافية ٥ / ٦٩٧ .
(١١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥١٤ .
(١٢) البيت في الأصول ٣ / ١١٧٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١١٤ .
(١٣) البيت لذي الإصبح العدواني في ديوانه ٤٨ .

(١٤) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٢٤
(١٥) البيت في الأصمعيات ١٥٠ .
(١٦) ينظر : شرح السيرافي ٧٧/٢ .

ما رويناه ؛ ولو قدّرنا أنّ ما رويتموه صحيح، فما العذرُ عن هذه الرّواية الصّحيحة مع شهرتها[١] .

وقال ابن الحاجب : وردُّ البصريّين لرواية الكوفيّين ليس بمستقيم؛ لأنَّ الرّواية الأخرى صحيحة منقولةٌ في الكتب الصّحاح كصحيح مسلم وغيره ، ويكفي في التّمسُّك بها رواية صحيحة ، وإن روى غيرها من جهةٍ فلا يضر. إذ ليس بينهما تعارض[٢] ، وقال ابن مالك : وذكر « شيخي » لا يُعرف له سندٌ صحيح ، ولا سندٌ يُدنيه من التّسوية ، فكيف من التّرجيح[٣].

ولذا قال الأنباريُّ: ولمّا صحّت الرّواية عند أبي الحسن الأخفش وأبي عليّ الفارسيّ وأبي القاسم ابن بَرهان صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشّعر، واختاروا مذهب الكوفيّين على مذهب البصريّين، وهم من أكابر أئمة البصريّين، والمشار إليهم من المحقّقين[٤].

وقال الرضيُّ : والإنصاف أنّ الرّواية لو ثبتت عن ثقةٍ لم يجز ردُّها وإن ثبتت عندك رواية أخرى[٥].

ولو نظرنا إلى رواية الكوفيّين من جهة المعنى فإنّها أقوى؛ إذ إنَّ العربيّ الفصيح إذا أراد أن يفتخر بأبيه ذكر اسمه صريحًا ولم يُكَنِّ عنه.

الوجه الثّاني : كثرة الشّواهد في هذا الباب ، ممّا جعل الأنباريّ . والذي عُرف عنه أنّه بصريّ النزعة. يرجّح مذهب الكوفيّين في هذه المسألة، حتى قال:

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٠٠ .
(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٤٨ « بتصرف » .
(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٠ .
(٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥١٣ .
(٥) ينظر : شرح الكافية ١ / ١٠٨ .

والذي أذهبُ إليه في هذه المسألة مذهبَ الكوفيّين؛ لكثرة النّقل الذي خرج عن حكم الشُّذوذ، لا لقوّته في القياس[٦].

وممّا جعل ابنَ هشام يقول : وهو الصّحيح لكثرة ما ورد منه، وهو من تشبيه الأصول بالفروع[٧] .

وحتى قال ابنُ يعيش : واعْلَمْ أنَّ النّصوص الواردة في هذا الباب ليس ردّها بالسّهل[٨] .

المسألة الثالثة : نصب الفعل المضارع بـ « كما » التي بمعنى « كيما »:

اختلف النّحويّون في نصب المضارع بـ « كما » على مذهبين:

الأوّل: منَع مجيء « كما » بمعنى « كيما »، ومنع نصبَ المضارع بها ، وهو مذهب البصريّين[٩].

الثّانيّ: أجاز نصب المضارع ورفعه بـ « كما » التي بمعنى « كيما»، وهو مذهب الكوفيّين، قال به الكسائيّ وهشام الضّرير، وثعلب[١٠]، واستحسنه أبو العبّاس المبرِّد[١١] من البصريّين، وقال به أبو عليّ الفارسيّ[١٢]، وابن مالك[١٣]، والمالقيّ[١٤]، والحسن المراديّ[١٥].

(٦) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥١٤ .
(٧) ينظر : الضرائر للألوسي ٩١ . ولم أجده في كتب ابن هشام.
(٨) ينظر : شرح ابن يعيش ١ / ١٦١ .
(٩) ينظر : شرح السيرافي ٩ / ٢٠٠ .
(١٠) ينظر : مجالس ثعلب ١ / ١٢٧ .
(١١) ينظر : شرح السيرافي ٩ / ٢٠٠ .
(١٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٣ .
(١٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٣ .
(١٤) ينظر : رصف المباني ٢٨٨ .
(١٥) ينظر : الجنى الداني ٤٨٣ .

ونقل السّيرافيّ ما احتجّ به الكوفيّون من أبيات، وهي:

١- وطرفُك إمّا جِئْتَنا فاصْرِفَنّه كَما يَحْسَبُوا أنّ الهَوى حيثُ تصْرِفُ[١]

وردّ أنّ هذا البيت: متأول، أو مرويٌّ على غير روايتِهم ممّا لا يكون لهم حجّة ، وذكر أنّ غيرهم يرويه:

.... فاصْرِفَنّه لكي يَحْسَبُوا أنّ الهوى حيثُ

٢- وقول رؤبة :

لا تظْلِموا النّاسَ كَما لا تُظلَموا[٢]

والذي رواه سيبويه بالتّوحيد : لا تَظْلمِ النّاسَ كَما لا تُظْلَمُ[٣].

وليس في هذه الرّواية حجّة .

٣- وبيت صخْر الغيّ الهذليّ:

جَاءَتْ كَبيرٌ كما أُخفِرَها والقومُ صِيدٌ كأنّهم رَمِدوا[٤]

والبصريّون يروونه بالرّفع : كما أخفِّرُها ، والفرّاء اختار الرّفع.

٤- وقول الآخر:

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَما لأَخَافَه تَشاوَسْ رُوَيْدًا إنّني مَنْ تَأَمَّلُ[٥]

قالوا اللام في « لإخافة » توكيد لـ « كما »، وهذه لا حجة فيها؛ لأنَّ فيه تكلفاً شديداً، وحملاً على وجه يقبح، والأولى: يُقَلِّبُ عَيْنَيهِ لِكَيما لأَخَافَه.

٥- وقول عديّ بن زيدٍ:

اسْمَعْ حَدِيثاً كَما يَومًا يُحَدِّثُهُ عَن ظَهْرِ غَيْبٍ إذا ما سائِلٌ

وذكر أنّ الرّواة أجمعوا على رفع « يُحدِّثُه» إلّا المفضّل، فإنّه كان ينصبَه، واجتماع النّحويّين من الكوفيّين والبصريّين على رفعه حجَّة على المفضّل؛ لأنّه لم يكن في معرفة النّحو كالمخالفين له[٧] .

قلت: ردّ الشّواهد الكوفيّة بروايةٍ أُخرى ليست حُجّةً يقوم عليها دليل- كما سبق بيانه في صدر المبحث - وهذه الشّواهد التي ردّها السّيرافيّ في هذه المسألة جاء من الروايات وأقوال النّحاة ما يعضدها.

فرواية الكوفيّين للبيت الأوَّل صحيحة استحسنها أبو العبّاس المبرِّد، ولولا صحتُها لما اتّخذ مذهبَهم مذهباً له، والمبرِّد علُمه واسعٌ بلغة العرب وأساليبِها وأشعارِها.

وأنشده أيضاً أبو العبّاس ثعلب ، وهو الثّقة صاحب المجالس، وعجيبٌ من أبي سعيد كيف يحتجُّ على الكوفيّين في البيت الثّالث برواية الفرَّاء، وهي رواية الرَّفع وهو كوفيّ ويترك رواية ثعلب ! [٨]

واستشهد بها أبو بكر بن الأنباريّ[٩]، وأبو الحسن الرُّمّانيّ[١٠]، وابن مالك[١١] ، وابن هشام[١٢] ، وهم من هم في العلم والرّواية.

وجاء عن أبي عليّ الفارسيّ أنّه قال: إنَّ الأصل في « كما» في البيت« كيما »[١٣].

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٢٧ ، برواية : لكي يحسبوا ....
(٢) البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٣ ، برواية : لا تشتمِ النّاس كما لا تُشْتَمَ .
(٣) رواية سيبويه : لا تَشْتمِ النّاس كما لا تُشْتَمُ. ينظر: الكتاب ١١٦/٣
(٤) ينظر: ديوان الهذليين ٦١/٢
(٥) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ٨٩
(٦) ينظر: ديوانه ١٥٨

(٧) ينظر : شرح السيرافي ٩ / ٢٠٠ .
(٨) ينظر : مجالس ثعلب ١ / ١٢٧ .
(٩) ينظر : شرح القصائد السبع ٣٤٠ .
(١٠) ينظر : معاني الحروف ٩٩ .
(١١) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٧٣ .
(١٢) ينظر : مغني اللبيب ٣ / ١٠ .
(١٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٣ .

قال ابن مالك: وهذا تكلّفٌ لا دليل عليه، ولا حاجة إليه[١].

فأجاب أبو حيّان: بل هو تأويل عليه دليل، وإليه حاجة، وذلك أنّه لم يثبت النَّصب بـ « كما» في موضعِ خلاف هذا المختلَف فيه ، فيُحمل هذا عليه، والنَّصب ثابتٌ بـ « كيما » والعلَّة في « كيما» أصلٌ ، وفي كاف التشبيه المكفوفةبـ « ما» ليس أصلاً، ولذلك وقع الخلاف في «انتظرني كما آتيك » بين الخليل والفرَّاء، والأولى أن يُعتقد أنَّ أصلها « كيما» لظهور التّعليل فيها، ولثبوت النّص بـ « كيما»[٢].

وأمّا بيت عدي بن زيدٍ فقد قال الأزهريُّ في التّهذيب: وقال بعضهم: إنّ العرب تحذف الياء من « كيما » فتجعله «كما»، ويقول الرجل لصاحبه: اسمعْ كما أحدثك . معناه: كيما أحدثك، ويرفعون بها الفعل وينصبون، قال عديُّ بن زيدٍ:

اسْمَعْ حَدِيثاً كَما يَومًا يُحَدِّثَهُ عَن ظَهْرِ غَيْبٍ إذا ما سائِلٌ سَألا

من نصب فبمعنى« كي »، ومن رفع فلأنّه على غيرلفظ « كيما»[٣].

وقد استشهد به ابن مالك منصوباً ، في أنّ ياء «كي» قد تُحذف ويبقى عملُها[٤].

وأمّا بيت صخر الغيّ فإنَّ رواية الكوفيّين له بنصب "أخفِّرَها" على أنَّ« كما» بمعنى « كيما » فقد جاءت رواية أبي سعيد السُّكَّري في شرحه لأشعار الهذليّين تذكُر « كيما» صراحة:

جَاءَتْ كَبيرٌ كَيما أخفِرَها ....[٥]

وعليه؛ فإنّ رواية البصريّين على صحتها وعلى اختيار الفرّاء لها فإنّها لا تبطل رواية الكوفيّين.

المطلب الثّاني : الضَّرورة الشِّعرية:

تُعرف الضَّرورة عند جمهور النَّحويِّين: أنَّها ما وقع في الشّعر ، ممّا لا يجوز وقوعه في النثر، سواء كان للشّاعر عنه مندوحةٌ أم لا[٦].

وهذا التّعريف يمثل جمهور النَّحويّين بصريِّهم وكوفيِّهم، ولا يُعرف خلافٌ بين البصريّين والكوفيّين في تعريف مصطلح الضَّرورة.

فهذا أبو عثمان المازنيّ وهو بصريّ المذهب يقول: جلستُ في حلقة الفرَّاء فسمعتُه يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلّا في الشّعر، وأنشد:

مَنْ كانَ لا يَزْعُم أنّي شاعرُ فيدنُ منّي تَنْهَهُ المزاجِرُ

فقلتُ له : لمَ جاز في الشّعر ولم يجز في الكلام ؟ فقال : لأنَّ الشّعر يضطر فيه الشّاعر فيحذف ، فدلّ على أنَّ الحذف إنّما يكون في الشّعر، لا في اختيار الكلام بالإجماع .

وإنَّما الاختلاف حول وجود الضَّرورة أو عدمه ؛ لأنَّ هذا يرجع إلى اعتبار الأصل ، أو قوَّة الشَّبه ، فما يراه بعض النَّحويّين أصلاً يُرَدّ إليه لا يراه البعض الآخر

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٣ .
(٢) ينظر : التذييل والتكميل ١١ / ٢٧٣ .
(٣) ينظر : تهذيب اللغة (و ك م) .
(٤) ينظر : شرح التسهيل ٤ / ١٨ .
(٥) ينظر : أشعار الهذليين ١ / ٢٦٠ .
(٦) ينظر : الخزانة ١ / ٣١

كذلك[١]، ومن هنا نشأ الخلاف في ترك صرف ما ينصرف، ومدِّ المقصور.

وقد يكون السبب اختلافهم في ضوابط الضَّرورة، كاختلافهم في شروط جواز التَّرخيم في غير النِّداء للضَّرورة.

ويكون الاختلاف حسب فهم النَّص الشِّعري ومناسبته، ففي بيت لبيد بن عامر:

نحنُ بَنُو أُمِّ البَنِينَ الأَرْبَعَةْ

المطَعِمُون الجَفْنَةَ المدَعْدَعهْ

قال السَّيد المُرتضى: لبيد إنّما قال أربعةً وهم خمسةٌ لضرورة الشِّعر، هذا قول الفرَّاء.

قال الألوسيُّ: وهو قول فارغ، والصَّواب ما قال ابن عصفور في الضَّرائر: لم يقل الأربعة، وهم خمسةٌ على جهة الغلط، وإنَّما قال ذلك لأنَّ أباه كان مات، وبقي أعمامُه، وهم أربعة[٢]، وهو قول السُّهيليّ قبل ابن عصفور[٣].

ولّما كانت الضَّرورة الشِّعرية مخالفةٌ لقواعد الشِّعر وعيباً فيه – كما سمَّاها القزَّاز القيروانيّ[٤] – عُدّت أحد أوجه الاعتراض عند جمهور من النُّحاة، وخاصة على شواهد الكوفيّين، والحقُّ أنَّ ردَّ الشَّاهد الشِّعري بحمله على الضَّرورة حجَّة قويّة، لها حضُّها عند النُّحاة.

(١) ينظر: لغة الشعر ٢١٤

(٢) ينظر: لغة الشعر ٢١٤ .

(٣) ينظر : الروض الأنف ٢ / ١٧٥ ، وضرائر الشعر ٢٤٩ ، والضرائر للألوسي ٣٠ .

(٤) ينظر: ما يجوز للشاعر من الضرورة ١٠٢ .

وأبو سعيد السِّيرافيّ ردَّ شواهد الكوفيّين بحملها على الضَّرورة في

مسألةٍ واحدةٍ وهي : إظهار « أنْ » المصدريَّة بعد « لكي ».

وهذه من المسائل الخلافيّة، فذهب سيبويه[٥] والبصريّون إلى منع إظهار « أنْ » بعد « كي »[٦]. وأجاز الفرَّاء[٧] والكوفيّون نصب المضارع باللام مع وجود «كي »و« أنْ » نحو : جئتُ لكي أنْ أُكرِمَك. فاللام هي النَّاصبة ، وهي بمنزلة « أنْ » وليست هي لام الخفض التي تعمل في الأسماء، ولكنَّها لام تفيد الشرط، وتشمل على معنى« كي » ، فإذا أتت « كي » مع اللام فالنَّصب للام ، و« كي » مؤكِّدة لها ، وإذا انفردت « كي » فالعمل لها، وإنْ جاءت « أنْ » مُظهرةً بعد «كي » فهو جائز عند الكوفيّين ، وصحيح عندهم أن يقال : جئتُ لكي أنْ أكرِمَك، ولا موضع لـ« أنْ » لأنَّها توكِّد اللام كما أكدتها « كي »[٨]، ووافقهم الرَّضيُّ[٩].

ونقل السِّيرافيُّ ما احتج به الكوفيّون، وهو قول الشّاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْما أَنْ تَطِيرَ بِقْرْبَتِي فَتَتْرُكَها شَنًّا بَبَيْداءَ بَلْقَعِ[١٠]

وردّ السّيرافيّ هذا الشَّاهد بأنَّه ضرورة، يجوز أن يكون الشَّاعر ذهب بها مذهبَ بدل « أنْ» من

(٥) ينظر : الكتاب ٧/٣ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٥٧٩/٢ .

(٧) ينظر : معاني الفراء ١ / ٢٦١ .

(٨) ينظر : شرح السيرافي ٨ / ٢٤٧ .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٩ .

(١٠) البيت لا يُعرف قائله ، وهو في شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٩ ، ورصف المباني ٢٩١ .

«كيما » ؛ لأنَّهما بمعنًى واحد، كما يُبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه.

وردَّه أيضًا بأنَّ البيت غيرُ معروفٍ ، ولا معروفٌ قائلُه[١].

قلت: ما ذهب إليه السّيرافيّ من حمل البيت على الضَّرورة الشِّعرية هو مذهب المحقّقين كأبي البركات الأنباريّ[٢] ، وابن يعيش[٣] ، وابن عصفور[٤] ، وابن مالك[٥] ، وابن النَّحاس[٦] ، والمالقيّ[٧] ، وابن هشام[٨]، والبغداديّ[٩] . **المطلب الثّالث : جهالة القائل:**

قضيّة الشّعر المجهول قضيةٌ بصريّة، بدأها أبو العبَّاس المبرّد، فقال في قول الشَّاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبالا[١٠]

: البيت ليس بمعروفٍ،على أنّه في كتاب سيبويه على ما ذكرتُ لك[١١].

وتبعه تلميذه أبو إسحاق الزَّجّاج[١٢]، وأبو سعيد السّيرافيّ[١٣]، والزمخشريّ[١٤]، والأنباريّ[١٥]، والعكبريّ[١٦] ، وابن يعيش[١٧] ، وابن عصفور[١٨]، وابن النّحاس[١٩].

ولعلّ حجَّتهم في ذلك – كما قال السّيوطيّ – : وكأنَّ علّة ذلك خوف أن يكون لمولدٍ ، أو مَنْ لا يُوثق بفصاحته ، ومِن هذا يُعلم أنَّه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم ، ثم ذكر السيوطي ردَّ ابن النّحاس لشاهد الكوفيّين:

ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ[٢٠]

وهو قوله : أمّا البيت فلا يعرف قائلُه، ولا أوَّلُه، ولم يُذكر منه إلّا هذا، ولم يُنشده أحد ممّن يُوثق به في اللغة ، ولا عُزِيَ إلى مشهورٍ بالضّبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه[٢١].

قال البغداديُّ: ويُؤخذ من هذا أنَّ الشَّاهد المجهول قائله وتَتِمَّته إنْ صدر من ثقةٍ يُعتمد عليه قُبِل، وإلّا فلا ؛ ولهذا كانت أبيات سيبويه أصحُّ الشَّواهد، اعتمد عليها خلفٌ بعد سلف، مع أنَّ فيها أبياتًا عديدةً جُهِل قائلُوها، وما عِيب بها ناقلُوها ، وقد خرج كتابُه إلى النَّاس والعلماءُ كثيرٌ، والعناية بالعلم وتهذيبه وَكِيدةٌ، ونُظِر فيه وفُتِّش، فما طَعَن أحدٌ من المُتقدِّمين عليه، ولا ادَّعى أنَّه أتى بشِعرٍ منكرٍ. وقد رُوى في كتابه قِطعةٌ من اللغة العربيّة لم يُدْرِك أهلُ اللغة معرفةَ جميع ما فيها، ولا ردُّوا حرفًا منها.

(١) ينظر : شرح السيرافي ٨ / ٢٤٧ .
(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٧٩ .
(٣) ينظر : شرح ابن يعيش ٩ / ٢٩ .
(٤) ينظر : ضرائر الشعر ٦٠ .
(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٣٣ .
(٦) ينظر : شرح التعليقة ٢ / ٨٦٣ .
(٧) ينظر : رصف المباني ٢٩١ .
(٨) ينظر : المغني ٣ / ٣٤ .
(٩) ينظر : الخزانة ٨ / ٤٨٥ .
(١٠) البيت في الكتاب ٨/٣ .
(١١) ينظر : المقتضب ٢ / ١٣٢ .
(١٢) ينظر : معاني الزجاج ٣ / ١٦٠ .
(١٣) ينظر : شرح السيرافي .
(١٤) ينظر : الكشاف ٢ / ٤٠٥ .
(١٥) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٤٥ .
(١٦) ينظر : التبيين ٤٥٢ .
(١٧) ينظر : شرح ابن يعيش ٢ / ٤١ .
(١٨) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٥٥٩ .
(١٩) ينظر : التعليقة ٢ / ٧٧٥ .
(٢٠) ذكر بعض النّحاة أوّله وهو : يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيلى عَواذِلِي
ينظر: تخليص الشواهد ٣٥٧
(٢١) ينظر : الإقتراح ٢٢١ ، والتعليقة ١ / ٤٤٤ .

قال الجرميُّ : نظرتُ في كتاب سيبويه فإذا فيه ألفٌ وخمسون بيتًا، فأمَّا الألف فقد عرفتُ أسماءَ قائليها فأثبتُّها، وأمَّا الخمسون فلم أعرِف أسماء قائليها. فاعترف بعجزه ، ولم يَطْعن عليه بشيءٍ، وقد رُوِي هذا الكلام لأبي عثمان المازنيّ أيضًا[١].

ولعل ما قال البغداديُّ هو الصَّواب في نظري، وهو ما قصده ابنُ هشام عند حديثه عن قول الرَّاجز:

أكثرتَ في العَذَل مُلحًّا دائِما لا تُكْثِرنْ إنّي عَسِيْتُ صائِما

قال : وأمّا البيت الأوَّل فمشهورٌ، وطَعَن فيه عبد الواحد الطوَّاح في كتاب« بُغية الآمل ومُنية السائل» فقال هو بيتٌ مجهولٌ، لم يَنْسِبُه الشُّرَّاح إلى أحدٍ، فسَقط الاحتجاج به.

قال ابنُ هشام: ولو صحَّ ما قاله لسَقَط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه ، فإنَّ فيه ألف بيت قد عُرِف قائلُوها، وخمسين مجهولةُ القائلين[٢]. وبه قال سعيد الأفغاني: والحقُّ أنَّ الشَّاهد الذي لم يُعرف قائلُه إذا صَدَرَ مِمّن يُحتجُّ بقوله، أو رواه عالمٌ ثقةٌ صحَّ الاستشهاد به[٣] .

وبه قال الشيخ محمد الخضر حسين : ويُحتجُّ بالبيت الذي لا يُعرف قائله متى رواه عربيٌّ، ينطق بالعربية بمقتضى السليقة .... فإنْ رأيتهم يردُّون بعض المذاهب ببنائها على شعر لا يُعرف قائله، فإنَّما يكون الردُّ وجيهاً إذا رَوى الشِّعر من لم يكن عربيًا فصيحًا ، ولم يشتهر بالضّبط والإتقان فيما يسوقه من الشِّعر على أنَّه عربيٌّ فصيح[٤] .

ورد السّيرافيُّ شواهد الكوفيّين حملاً على جهالة القائل في **مسألة واحدةٍ وهي: مدِّ المقصور في ضرورة الشِّعر** .

اختلف النّحويّون في مدِّ المقصور ضرورةً ، فذهب البصريّون إلى أنَّه لا يجوز مدَّ المقصور أصلاً ، لأنَّه لا يثبت سماعًا ، ولا يقبله قياسٌ ؛ لأنَّه ليس فيه رجوع إلى أصلٍ، ولا تشبيه غير جائزٍ بجائز.

وذهب الكوفيّون، والأخفش وغيره من البصريّين إلى جوازه[٥] ، والفرَّاء لم يجزه إلّا بشرط أن يكون المقصور ليس له قياسٌ يُوجب قصره ، نحو : رَحى ، فإن كان له ما يُوجب قصره لم يجز مدَّه عنده، نحو: سَكْرى[٦].

ونقل السِّيرافيُّ شاهد الكوفيّين، فقال: وأنشد الفرَّاءُ أو غيرُه من الكوفيّين:

قد عَلمتْ أُخْتُ بَنِي السِّعْلاءِ وعَلِمَتْ ذلك مَع الجَزَاءِ

أنْ نِعْمَ مَأكُولًا على الخَواءِ يالكَ مِن تَمْرٍ ومِن شِيْشاءِ

يَنْشبُ في المَسْعَل واللَّهاءِ[٧] .

قال السِّيرافيُّ: مدَّ « السِّعلا» وهو مقصورٌ، وكذلك «الخَوا »، وهذه أبياتٌ غيرُ معروفةٍ، ولا يُعرف قائلُها، وغيرُ جائزِ الاحتجاجُ بمثلها، ولو كانت

(١) ينظر : الخزانة ١ / ١٦ .
(٢) ينظر : تخليص الشواهد ٣١٣ .
(٣) ينظر : في أصول النحو ٦٦ .

(٤) ينظر : القياس لمحمد الخضر حسين ٣٨ .
(٥) ينظر : شرح السيرافي ٢ / ١١٢ .
(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٥٧ .
(٧) والذي أنشده الفراء في المقصور والممدود ٣٨ : قد علمتْ أمُّ أبي السَّعلاءِ وعلمتْ ذاك مع الجَزاءِ أن نِعْمَ مأكولًا على الخَواءِ

صحيحة لم يعوزنا تأوُّلها على غير الوجه الذي تأوَّلوه عليه[(١)].

قلت : ما احتجَّ به السِّيرافيُّ من جهالة القائل وقال به أبو البركات الأنباريّ[(٢)] ، وابنُ عصفور[(٣)] ، وابنُ هشام[(٤)] ، لا يبطل قول الكوفيّين لوجهين:

الأوّل: أنَّ الفرَّاء نَسَب هذه الأبيات إلى أعرابيٍّ ، ولم يُسَمِّه[(٥)] ، ثم جاء البكريُّ وسمَّاه، وقال : الشّطران لأبي المقدام[(٦)].

الثَّاني: أنَّ ما ذهَب إليه الكوفيُّون ذهب إليه جمعٌ من العلماء كالجوهريّ[(٧)] وابن ولّاد [(٨)]وابن خروف[(٩)]، وهو الظّاهر من قول ابن مالك[(١٠)]، وقال ابنُ خروف : وأجاز الكوفيُّون مدَّ المقصور، ورووه عن العرب، وأنشدوا:

يالَك مِن تَمْرٍ ومِن شِيشاءِ يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللّهاءِ

فمدَّ « اللهاء » وهي جمع « لَهاة » وهذا لا مدفع فيه، وشَهِد له أيضًا قولُهم« الصياريف» و«الدراهيم» في لغة من لا يقول: دِرهام[(١١)].

ونقل أبو حيّان عن ابن ولّاد أنَّه قال: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء في الشِّعر؛ إذ كانا جميعاً ليس من أصل الكلمة[(١٢)].

(١) ينظر : شرح السيرافي ٢ / ١١٣ .
(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٥٠ .
(٣) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٥٥٩ .
(٤) ينظر : الاقتراح ٢٢٤ .
(٥) ينظر : المقصور والممدود للفراء ٣٨ .
(٦) ينظر : اللالى ٢ / ٨٧٤ .
(٧) ينظر : الصحاح (ل هـ ا) .
(٨) ينظر : المقصور والممدود لابن ولاد ١٦٠ .
(٩) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٤ / ٧٨ .
(١٠) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٦٨ .
(١١) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٤ / ٧٨ .

ولقد أنصف الشّاطبيُّ حين قال: والإنصاف أنَّ ما ينقلوه فهم ذوو عُهدته، وهم محمولون على الصدق، والتأويل بعيدٌ، إلّا أنَّ ذلك نادرٌ شاذٌ، لا يبلغ أن يكون جائزًا كقصر الممدود[(١٣)].

المبحث الثَّانيّ

الأدلَّة العقليَّة

المطلب الأوَّل: احتمال وجوه أخرى في الشَّاهد:

لقد أجْهد علماء العربيّة أنفسَهم، وأفنَوا أعمارَهم من أجل وضع علمٍ للعربيّة، ذي أصولٍ مستنبطةٍ من استقراء كلام العرب، وصياغة قواعدٍ له مُحْكَمة مُنضبطة، قامت على ما كَثُر وشاع واطَّرد في كلامهم، فليس المقياس ما قالته العرب أيًّا كان، بل المقياس المعيار المستخرجُ من تتبع كلام العرب، باعتبار الكثير المطّرد غالبًا، قال ابن نوفل: سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عمَّا وضعتَ ممَّا سمَّيته عربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كلُّه ؟ فقال : لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العرب وهم حجّةٌ ؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لُغات[(١٤)].

إنَّ هذا المنهج الذي سلكه أبو عمرو ليدلُّ على أنَّ النَّحاة حرصوا كلَّ الحرص على ألا يخرجوا شيئاً من كلام العرب خارج قواعدِهم ، حتى إذا ما خالفهم كلام فصيح جعلوا له تأويلا ، قال الأخفشُ: أنحى النَّاس من لم يُلحِّن أحداً[(١٥)] .

=
(١٢) ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٣٨٦ .
(١٣) ينظر : المقاصد الشافية ٦ / ٤٢٤ .
(١٤) ينظر : طبقات النحويين للزبيدي ٣٩ .
(١٥) ينظر : لحن العامة ٤٧ .

وتظهر هذه التّأويلات النَّحويّة ، والحمل على الوجوه العربية، في الحِجاج النَّحويّ بين النّحاة، وخاصة في الخلاف بين المدرستين البصريّة والكوفيّة، حتى تنتصر كلُّ مدرسةٍ للقاعدة النّحويّة التي بنتها وآمنت بها.

قال الأنباريُّ : اعلم أنّ الاعتراض على الاستدلال بالنّقل يكون في شيئين : الإسناد، والمتن . ثم ذكر أنَّ من أوجه الاعتراض على المتن : التأويل ، وقال : مثل أن يقول الكوفيُّ : الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشِّعر قول الشَّاعر :

ومِمّـــن وَلُـــدوا عامـــــ ـــرُ ذو الطّـــولِ وذو العـــرضِ

فتَرَك صرف « عامرٍ » وهو منصرف، فدلّ على جوازه.

فيقول له البصريُّ: إنَّما لم يصرفه لأنَّه ذهَب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثيرٌ في كلامهم . [١].

وقال أبو حيّان : إذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقطَ به الاستدلالُ.

وردَّ به على ابن مالكٍ كثيرًا في مسائلَ استدلَّ عليها بأدلَّة تقبل التّأويل[٢].

وفي هذا تأصيل للتأويل، بجعله أصلاً من أصول النّحاة يعتمدون عليه في ردّ الشَّاهد الشِّعريّ.

وردّ السّيرافيّ شواهد الكوفيّين لاحتمال وجوه أخرى في الشَّاهد في مسألتين:

(١) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ٤٦ ـ ٤٩ .

(٢) ينظر : الاقتراح ٢٢٩ .

المسألة الأولى: إبراز الضّمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه:

اختلف النّحويّون في هذه المسألة، فذهب البصريّون إلى وجوب إبراز الضّمير[٣]، وذهب الكوفيّون إلى جواز حذف الضّمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له، نحو: يدُك باسطُها. يريد: باسطُها أنت، ولذكْر الكاف في أوّله جاز حذف « أنت».

وأجمع الفريقان على أنَّ الضّمير في اسم الفاعل إذا جرى على مَنْ حوله لا يجب إبرازه[٤].

ونقل السِّيرافيُّ شاهدَ الكوفيّين على مذهبهم وهو قول الأعشى:

وإنّ امْـرأً أسْـرَى إليـكَ ودَوْنَـهُ مِنْ الأَرْضِ مَوْمـاةٌ وبَيْداءُ سَمْلقُ

لَمَحْقُوْقَـةٌ أنْ تَسْـتَجِيبِي دُعـاءَهُ وأنْ تَعْلَمِـي أنَّ المُعَـانَ مُوَفَّـقُ

فتَرَك إبراز الضّمير، ولو أبرزه لقال: مَحقُوقَةٌ أنتِ.

وقال: والذي عندنا «لمحْقوقةُ استجابتُكِ لصَوتِه»[٥]، مبتدأٌ وخبرٌ، وهي في موضع خبر «إنَّ»، والعائد إلى اسم « إنَّ» من الجملة الهاء في "لصوته"، ولا يجوز حذف الفاعل بوجهٍ[٦].

فردَّ السِّيرافيُّ شاهد الكوفيّين بحمله على وجه الحذف والتّقدير، وهو نوع من الاتّساع في اللغة، ويظهر ردُّ البصريّين بشكل أوضح على لسان أبي البركات الأنباريّ حين عرض المسألةَ وشاهدَ الكوفيّين، وقال: أمّا البيت الأوَّل وهو قوله:

(٣) ينظر : شرح السيرافي ٦ / ١٧١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٨ .

(٥) التقدير هنا حمله على روايةٍ أخرى للبيت: لمحقوقة أن تستجيبي لصوته . وهي رواية الديوان ١٤٩ .

(٦) ينظر : شرح السيرافي ٦ / ١٧١ .

لَمَحْقُوقةٌ أن تَسْتَجِيبي دُعاءَهُ

فلا حجّة لهم فيه؛ لأنَّه محمولٌ عندنا على الاتِّساع والحذف، والتّقدير فيه: لمَحقُوقةٌ بك أن تستَجِيبي دعاءَه، وإذا جاز أن يُحمل البيت على وجهٍ سائغٍ في العربيّة فقد سقط الاحتجاج به(١).

وقال أبو عليّ الفارسيّ : ليس في قوله « لمَحْقُوقَة» ضميرٌ؛ لأنَّه مُسند إلى المصدر، الذي هو «أن تَسْتَجِيبي»، فالتَّقدير: لَمَحْقُوقةٌ استجابتُكِ، فجعل التّأنيث في قوله « لمحْقُوقةٌ» للاستجابة (٢).

وإلى هذا ذهب ابن هشامٍ، وزاد: والتّأنيث للاستجابة لا للمرأة، حتى أنّه لو قال: لمحْقُوقٌ – بالتّذكير – لكان جائزًا في الكلام؛ لأنَّ تأنيث الاستجابة غير حقيقيّ(٣).

وذهب صاحبُ اللباب إلى أنَّ هذا لضرورةِ الشِّعر، ولم يرتضِ الجوابات السّابقة، فقال فيما أملاه على اللباب: قوله « لمحقوقةٌ» إنَّما جرى على غير من هو له؛ لأنَّ التّقدير: وإن امرأً محقوقة بالاستجابة. لا يُقال جاز أن يكون « أن تستجيبي» فاعل « محقوقة»، أو مبتدأ خبرُه « محقوقة » مقدّمًا؛ لأنَّه يقال: زيدٌ حقيق بالاستجابة، فيسند إلى الذّات، ولا يُقال الاستجابة حقيقة بـ « زيدٍ»(٤).

المسألة الثّانية:عمل لام الجحد(٥) بنفسها وجواز تقديم معمول منصوبها .

اختلف النّحويّون في هذه المسألة ، فذهب الكوفيّون إلى أنَّ لام الجحد تعمل بنفسها في الفعل، ويجوز إظهار «أنْ» بعدها ، ويجوز تقديم مفعول المنصوب بها، نحو: ما كان زيدٌ دارَك ليدخل، وما كان عمرٌو طعامَك ليأكل.

وذهب البصريّون إلى أنّ النَّاصب للفعل «أنْ» المضمرة بعد لام الجحد، ولا يجوز إظهار «أنْ»، ولا يتقدم مفعول منصوبها.

ونقل السّيرافيُّ شاهد الكوفيّين، وقال: وأنشدوا:

لقَدْ عَذَلَتْنِي أمُّ عَمْرٍو ولمْ أَكُنْ مَقالَتَها، ما كُنْتُ حيًّا لِأَسْمَعَا(٦)

وهذا يُحمل على إضمار فِعْلٍ، كأنَّه قال: ولم أكنْ لِأسمعَ مقالَتَها، وبيَّن ما أضمر بقوله «لِأَسْمعَا» كما قال:

وإنِّي امْرُؤٌ مِن عُصْبةٍ خِنْدِفيّةٍ أَبَتْ لِلأَعادِي أنْ تَدِيخَ رِقابُها(٧)

فاللامُ في « الأَعادِي» لا تكون في صِلةِ « تَدِيخ» فيقدّر فِعلٌ قبله، تقديرُه: أَبتْ أنْ تديخَ رقابُها للأعادي(٨).

وبهذا الجواب أجاب أبو البركات الأنباريّ(٩)، وابن يعيش(١٠).

وأجاب ابن عصفور بجوابين: أولها وافق فيه السّيرافيَّ. والثّاني: أنَّ الشّاهد محمولٌ على الضَّرورة الشِّعريّة(١١).

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٦٠ .
(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٦ .
(٣) ينظر : تخليص الشواهد ١٨٨ .
(٤) ينظر : الخزانة ٥ / ٢٩٢ .
(٥) قال أبو جعفر النحاس : والصواب تسميتها لام النّفي ؛ لأنَّ الجحد في اللغة : إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، والأكثر يسميها لام الجحود . ينظر : المغني ٣ / ١٦٥ .

(٦) البيت بلا نسبة في شرح السيرافي ٨ / ٢٥٠ .
(٧) البيت لعِمارة في المقتضب ١٩٩/٤ .
(٨) ينظر : شرح السيرافي ٨ / ٢٥٠ .
(٩) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٩٣ .
(١٠) ينظر : شرح ابن يعيش ٧ / ٥٤ .
(١١) ينظر : شرح الجمل ٢ / ١٤١ .

وذهب ابن مالكٍ إلى أنَّ لام الجحد هي المؤكِّدة لنفي خبر «كان» – ماضية – لفظًا أو معنى، فوافق الكوفيّين على أنَّ الفعل الذي بعدها هو الخبر، ولم يجعلها ناصبةً بنفسها، بل جعل « أنْ» مضمرةً بعدها وفاقاً للبصريّين.

وهذا قولٌ ثالثٌ: مركَّبٌ من المذهبين، وظاهر قوله « وسميت مؤكِّدة لصحّة الكلام بدونها ، يقتضي أنَّها زائدةٌ ، فلا تتعلَّق بشيءٍ[١].

وأمّا العلّة في عدم عمل لام الجحد بنفسها أنَّ لام الجر مختصَّة بالأسماء، فلذا وجب في المضارع إذا وليها نصْبُه بأنْ مضمرة ؛ لتكون هي والفعل في تأويل اسمٍ مجرورٍ باللام ، وهذا تعليل ابن مالك[٢].

وقال ابن عصفور: والدليل على أنّ « أنْ ولنْ ولكي وكيْ وإذنْ » تنصب بنفسها وما عداها بإضمار «أنْ» أنّ « أنْ» وأخواتِها وُجِد النّصب بعدها، ولم يقمْ دليلٌ على النَّصب بإضمارٍ، فنَسَب النَّصب إليها، وما بقي إمّا حرف عطفٍ، وإمَّا حرف جرٍ، وكلاهما لا ينصِب ، فلذلك ادّعينا أنَّ النَّصب بعدها بإضمارٍ[٣].

وأمَّا علّة إضمار « أنْ » فعلّل ابن يعيش بتعليلين:

أولها: اعتراض النّفي في الجملة، وطال الكلام شيئاً فلزم الإضمار مع النّفي.

والثّاني: أنّ ظهور"أنْ" بعد لام الجحد نقيض فعلٍ ليس تقديرُه تقدير اسمٍ، ولا لفظُه لفظ اسمٍ[٤].

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٣ ، والجنى الداني ١١٩ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٣ .
(٣) ينظر : شرح الجمل ٢ / ١٤٠ .
(٤) ينظر : شرح ابن يعيش ٧ / ٥٣ .

وقال ابن عصفور : وإنّما ادّعينا أنّ المضمر «أنْ» لأنّها قد ظهرت في بعض المواضع[٥].

المطلب الثّاني : الاستدلال بعدم النّظير:

الاستدلال بعدم النّظير هو أحد أوجه الاعتراض التي تَرِدُ على الاستدلال، وهذا الاستدلال أغفله أبو البركات الأنباريّ، وذكره ابن جنيّ، وإنّما يكون دليلًا على النّفي لا على الإثبات[٦].

قال ابن جنيّ : وإنّما يُستدل بعدم النّظير على النفي، حيث لم يقم الدليل على الإثبات ، فإنْ قام لم يُلتفت إليه؛ لأنَّ إيجاد النَّظير بعد قيام الدليل إنّما هو للأُنس، لا للحاجة إليه.

وهو كثير في كلام النَّحاة، قال أبو عثمان المازنيّ في الردِّ على من ادّعى أنَّ "السِّين وسوف" ترفعان الأفعال المضارعة : لم نرَعاملًا في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه «فلسوف تعلمون»[٧].

فجعل عدم النظير ردًّا على من أنكر قوله[٨].

واستدل به أبو سعيد السّيرافيّ في الردِّ على الكوفيّين في:

مسألة: القول في معنى «إنْ» ومعنى اللام بعدها.

اختلف النّحويّون في معنى «إنْ» ومعنى اللام بعدها، فذهب الكوفيّون إلى أنّ «إنْ» إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى «ما» النّافية، واللام بمعنى « إلّا ».

وذهب البصريّون إلى أنّها مخفّفة من الثّقيلة ، واللام

(٥) ينظر : شرح الجمل ٢ / ١٤٠ .
(٦) ينظر: الاقتراح ٤٤٧
(٧) من آية (٤٩) من سورة الشعراء.
(٨) ينظر: الخصائص ١٨٩/١

بعدها لام التّوكيد[١].

قال السّيرافيُّ: وأهل الكوفة يذهبون في « إنْ» إلى أنَّها بمعنى « ما»، وفي اللام إلى أنَّها بمعنى «إلّا» وتأوَّلوا قول الشَّاعر:

شَلّت يمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[٢]

أي أنّ معناه: ما قتلتُ إلّا مُسلماً[٣].

قال أبو سعيد: هذا التّقدير وإن كان يصحُّ معناه في هذا الموضع، فحقيقة الكلام أنّ اللام دخلت على التّوكيد، ولزمتْ للفصلِ بينها وبين « إنْ » التي بمعنى « ما» ولا نعلمُ اللام تُستعمل بمعنى «إلّا»،ولو جاز لك جاز أن تقول جاءني القومُ لزيدًا بمعنى: إلّا زيدًا[٤].

وردَّ السّيرافيُّ هو ردَّ البصريّين، الذين أفصح عن ردّهم الأنباريُّ، فقالوا: إنما قلنا إنّها مخففةً من الثّقيلة لأنَّا وجدنا لها نظيرًا ... وأنَّ اللام لام التّأكيد ؛ لأنَّ لها أيضًا نظيرًا في كلام العرب، وكون اللام للتّأكيد في كلامهم ممّا لا يُنكر لكثرتِهِ، فحكمْنا على اللّام بما له نظيرٌ في كلامهم، فأمَّا كون اللّام بمعنى «إلّا» فهو شيءٌ ليس له نظيرٌ في كلامهم، والمصير إلى ماله نظيرٌ في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير[٥].

وما ذهب إليه السّيرافيُّ هو قول أكثر النُّحاة ، كأبي عليّ الفارسيّ[٦] ،وابن جنيّ[٧] ، وابن بَرهان[٨] ، وابن الحاجب[٩]، وابن عصفور[١٠] ، وابن أبي الربيع[١١]، والمراديّ[١٢].

واشترط ابن مالك، فقال: وتلزم اللّام بعدها فارقةً إنْ خيف لبسٌ بـ « إنْ» النّافية ، ولم يكن بعدها نفيٌ[١٣].نتائج البحث

١- أنّ السّيرافيَّ تمثل في ردّه على الكوفيّين أصولاً رسمها النّحاة المتقدّمون.

٢- أثبت البحث أنَّ دعوى اختلاف الرواية، مبدأ ليس دقيقًاً، ولا يُردُّ مذهب من المذاهب بهذه الحجة.

٣- أنّ الضّرورة الشّعريّة حجّة قوية في ردّ الشواهد، يصعب نقضها.

٤- أنَّ الشّاهد مجهول القائل إذا صدر ممن يحتجُّ بقوله، أو من عالم ثقة صحّ الاستشهاد به.

٥- جعل السّيرافيُّ أصلَ "إذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال" دليلاً يردّ به شواهد الكوفيّين.

٦- اتخذ السِّيرافيُّ « الاستدلال بعدم النظير » دليلاً من أدلة الردّ على الكوفيّين.

٧- تَأثُّر أبي سعيد السّيرافيّ بأبي العباس المبرّد في المقتضب، وأبي بكر ابن السّرّاج في الأصول كان ظاهراً.

(١) ينظر : الإنصاف ٦٤٠/٢ .
(٢) البيت لعاتكة بنت زيد. ينظر: المفصل ٣٠٢
(٣) ينظر : الخصائص ١ / ١٩٨ ، والاقتراح ٤٤٧ .
(٤) ينظر : شرح السيرافي ٩ / ٢٩١ .
(٥) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٤٢ .
(٦) ينظر : البغداديات ١٧٦ .
(٧) ينظر : المحتسب ٢ / ٢٥٥ .
(٨) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١ / ٦٩ .
(٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٩١ .
(١٠) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٣٩ .
(١١) ينظر : الملخص ١ / ٢٣٨ .
(١٢) ينظر : الجنى الداني ٢٠٨ .
(١٣) ينظر : التسهيل ٦٥ .

٨- ظهر تأثير أبي سعيد السِّيرافيّ في شرحه على كتاب سيبويه على من بعده كالأنباريّ وابن يعيش وابن عصفور وابن النّحاس .

٩- أنّ الحِجاج النّحوي كان ظاهرة بارزة في تلك الفترة التي عاشها السِّيرافيُّ .

١٠- كانت النّزعة البصريّة غالبةً على ردود السِّيرافيِّ ، حتى كاد يجعلها أصلاً يعتمد عليه .

المراجع والمصادر

■ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي، تحقيق : د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

■ الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج ، تحقيق : د. محمد عاطف التراس ، دار السلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٩ هـ .

■ الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري،تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر .

■ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي،تحقيق: سعيد الأفغاني،الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ .

■ أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي الحسني ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

■ الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق : أحمد أمين ، وأحمد الزين، المكتبة العصرية – لبنان .

■ الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة المصرية ، بيروت ، ١٤١٩ هـ .

■ الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق : د. موسى بناي العليلي – المجمع العلمي الكردي ، بغداد ، ١٩٧٦ م .

■ تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ .

■ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٣٢١هـ .

■ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

■ تسهيل الفوائد ، لأبي عبد الله محمد بن مالك ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧ هـ .

■ التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة – القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

■ تخليص الشواهد وتلخيص الفوئد، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام ، تحقيق:د.عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت –

لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

■ الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوه و محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

■ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ .

■ الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة ١٩٩٩ م .

■ ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه : وليد بن الورد البروسي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ .

■ ديوان عمر بن أبي ربيعة ، قدم له ووضع حواشيه : د . فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ .

■ ديوان عنترة ، تحقيق: محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي .

■ رصف المباني في شرح حروف المعاني ،للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

■ سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .

■ شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السكري ، تحقيق: عبدالستار فراج ومحمود شاكر، دار العروبة ودار التراث .

■ شرح التسهيل، لابن مالك ، تحقيق : د. عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، دار هجر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

■ شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف الحسن بن علي بن محمد ، تحقيق : د. سلوى محمد عمر عرب ، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

■ شرح جمل الزجاجي لعلي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح .

■ شرح الرضي على الكافية ، لمحمد بن الحسن الاستراباذي ، من عمل : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس .

■ شرح القصائد السبع الطوال الجاهلية، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف،الطبعة الخامسة .

■ شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، تحقيق : د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

■ شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق : د. عبدالمعطي قلعجي، شركة القدس ، القاهرة، الطبعة الأولى.

■ شرح اللمع، لابن برهان العكبري ، تحقيق : د. فايز فارس ، طبعة الكويت الأولى١٤٠٤هـ.

■ شرح المفصَّل ، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش ، تحقيق : د.إبراهيم محمد عبدالله، دار سعدالدين، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ .

■ ضرائر الشعر ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

■ الضرائر ، للسيد محمود شكري الألوسي، شرحه: محمد بهجة الأثري، دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

■ طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي : تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية .

■ في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ .

■ الاقتراح في أصول النحو وجدله ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : د. محمود فجَّال ، مطبعة الثغر ، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

■ القياس في اللغة العربية ، لمحمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ .

■ الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ .

■ كتاب الأزهية ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق: عبدالمعين الملوحي ١٤١٣هـ .

■ اللآلي في شرح أمالي القالي ، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة، ١٣٥٤ هـ .

■ لحن العامة ، لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي ، تحقيق : د. عبد العزيز مطر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨١ م .

■ لسان العرب ، لأبي الفضل جمال محمد بن مكرم بن منظور ، دار صادر ، بيروت .

■ لغة الشعر ، د. محمد حماسة، دار غريب، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م .

■ لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر .

■ ما يجوز للشاعر من الضرورة ، للقزاز القيرواني ، تحقيق : د.رمضان عبدالتواب ود.صلاحالدين الهادي ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

■ مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٠ م ، الطبعة الثانية .

■ المحتسب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف وزملائه ، دار سزكين ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ .

■ معاني الحروف ، المنسوب لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني ، تحقيق : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، جدة – المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤

هـ .

■ معاني القرآن ، لأبي زكريا الفرّاء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٢٢ هـ .

■ معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السرّي الزجاج ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

■ مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح : دزعبداللطيف الخطيب، طبعة الكويت الأولى ١٤٢١ هـ .

■ المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : د. فخر صالح قدارة ، دار عمار ، عمان ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ .

■ المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب .

■ المقصور والممدود ، لأبي زكريا الفراء ، تحقيق : ماجد الذهبي ، الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ .

■ المقصور والممدود ، لأبي العباس بن ولّاد ، تحقيق : إبراهيم محمد عبدالله ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

■ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة،الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ .

■ الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع، تحقيق:د.علي الحكمي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

Syntactic Evidence in Kufi's Restoration of the Evidence (A fundamentalist study)

Dr. Ahmad Ateeq Rade Al-harbi
assistant professor (Syntax & Morphology)
Department of Arabic language
Faculty of Arts and Science in Almandaq - Al-Baha University

Abstract. this research means with the study of the grammatical evidience that Abu Saeed al-Serafi held to respond the Kufiya evidence in his explain on Sibawayh , fundamentalism studying.
This research was divided into two topics:
The first topic : The evidence of transport, and included three demands: different novel, poetic necessity, and ignorance of the viewer.
The second topic : mental evidence , and included two demands: the probability of other faces in the witness, and the infrerence of counterpart.
Conclusion and proven references
This research was limited to the evidence of the Kufiyan in the moral issues between two schools, visual and kufiya.